الوفود ومبادرة جنيف

الدكتور عبد الستار قاسم

وفود فلسطينية متعددة تغادر إلى الدول الغربية حاملة معها رؤى المحبـة والسـلام. وفـد إلـى واشنطون لمقابلة أعضاء في المجلس التشريعي الأمريكي، وآخر إلى لندن للقـاء طـوني بليـر، وثالث ينسق مع الإسرائيليين، ورابع إلى الأمم المتحدة لمقابلة كوفي أنان وخامس إلـى جنيـف، وسادس إلى مدريد وسابع وثامن وتاسع إلى جهات مجهولة. وفود تبدو كحجيج هائم تتعدد أهدافه ومقاصده ومشاريعه ومنابعه ومنابته وانتماءاته، ومعها تبدو الساحة الفلسـطينية وكأنهـا تـزدحم بالباحثين عن موطئ قدم لدى الدول الغربية وإسرائيل علها تفوز بلفتة أو نظرة فـي الترتيبـات المستقبلية التي يظن أعداء الشعب الفلسطينية أنهم قادرون عليها رغما عن إرادة شعب فلسطين.
لماذا كل هذه الوفود؟ ولمصلحة من تنشط؟ ومن هو الذي خولها وفوضها؟ وباسم مـن تتحـدث؟ وعلى من تريد أن تطبق رؤاها؟ واضح أن هناك فوضى ومحاولات استئثار لا يمكن في النهايـة أن تخدم الشعب الفلسطيني حتى لو كانت النيات صادقة. المسألة تتجاوز الآن مسألة الحوار مـع الآخرين والتفاهم معهم ونقل وجهة نظر الفلسطينيين إليهم لتتحول إلى مشكلة فلسـطينية تتمثـل بالتزاحم على أبواب الآخرين ليكونوا عونا في الفوز بثقة الفلسطينيين، أو إن شئت لتصنع مواقـع متعددة للطامعين بقيادة المرحلة القادمة التي تتميز بالبحث عن خليفة يتساوق مع الطرح الغربـي وبالتحديد الأمريكي.

ترتيب أمور أي شعب من الشعوب لا تتم بعشوائية أو مزاجية أو ضمن رؤى ذاتية، وهكذا الأمر بالنسبة للشعب الفلسطيني. نحن في خطب عظيم ونعيش مشكلة بالغة التعقيـد تمـس حاضـرنا ومستقبل الأجيال، ولا يمكن أن يتم حلها عبر هذا أو ذاك يحمل حقيبته مسافرا لمقابلة زعيم هـذه الدولة أو تلك. الأمور بحاجة إلى هدوء وتريث وحصافة وحكمة وتدبير.

السلوك الاعتيادي والصحيح يتمثل بطرح الأفكار الفلسطينية على الشعب الفلسـطيني فـي كافـة أماكن تواجده وعلى مختلف الأوساط الرسمية والشعبية التي تقدم الدعم لنا. طرح الفكرة داخليـا يجعلها مادة للأخذ والرد والتأييد والانتقاد والتعديل والتطوير والتفاعل بين مختلف قطاعات الشعب

وفئاته وأحزابه. تفاعل الآراء حيوي في حياة الشعوب وتقدمها واهتدائها إلى السياسة الصحيحة التي تولد أفضل النتائج، أما إدارة الظهر والقيام بمبادرات فردية فتقود إلى الفوضى وضيق الأفق وضياع الهدف وتبديد الجهود.

واضح أن هناك من يحاول أن يأتي الشعب الفلسطيني من الأعلى لينزل عليه بحلول لقضية تتهالك أمامها الحلول السهلة والسريعة. هذا منطق فوقي يستظل بظلال الأعداء سواء كانوا ممثلين بالصهاينة أو بحكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا. هذا ناهيك عن اختراق جدر مقاومة التطبيع التي تحرص جهات عربية وإسلامية على إبقائها كوسيلة ضغط على إسرائيل. فلسطينيون ينظرون إلى أنفسهم أنهم قيادات يقيمون علاقات سياسية واجتماعية وثقافية في الوقت الذي ما زال فيه الدم الفلسطيني ينزف والأرض الفلسطينية تنهب.

هذا علما أن العديد من المغادرين إلى الغرب أو إلى إسرائيل يتحدثون بإسهاب عن الديمقراطية والمشاركة في المداولات واتخاذ القرار. إنهم يتخطون الشعب ويلتفون من ورائه ويمينه وشماله يبحثون مع الأجنبي شؤون البيت الداخلي الفلسطيني. حسب المعطيات الديمقراطية، أهل البيت هم أصحاب الحق الذين يستطيعون اتخاذ القرار الذي يناسبهم. هذا مبدأ لا يحترمه الذين يحاولون تصدير الديمقراطية ولا الذين استوردوها شفويا بدون ممارسات عملية.

الشعب الفلسطيني بحاجة ماسة الآن ليبلور أهدافه وليضع ميثاقا أو دستورا يعبر عنها وعن وسائل وأساليب تحقيقها. هناك خلل كبير على الساحة الفلسطينية تتطلب مواجهته حشد كل الجهود والطاقات والآراء والأفكار. هناك فساد كبير ينخر الجسد، واعتداءات إسرائيلية بكافة أشكالها وألوانها مستمرة على مدار الساعة. وهناك منظمة تحرير متهاوية تحتاج إلى إعادة ترتيب وتنظيم بحيث تستوعب كل الفلسطينيين وتقوم على مختلف شؤونهم في كافة أماكن تواجدهم. الوضع الفلسطيني الداخلي صعب للغاية، وينعكس بالتأكيد على أداء الفلسطينيين على الساحة الخارجية.

قوة شعب فلسطين تكمن أولا في صلابة وضعه الداخلي: بقوة الفرد وارتفاع معنوياته، وتماسك الأحزاب ومهنية المؤسسات، وبالمد الأخلاقي المتناسب مع التحديات والمشاركة السياسية والنهوض الاجتماعي والتدبير الاقتصادي. تركيزنا يجب أن ينصب على نهوضنا الذاتي أولا لكي

نكون أقوياء أمام العالم الخارجي الذي يسعى دائما إلى تصفية القضية الفلسطينية وتذويب اللاجئين. أما أن نترك فوضانا وراءنا باحثين عن فتات على موائد اللئام فهذا ليس من شيم المناضلين أو الحكماء.

القصد ليس تكبيل أحد أو منعه من التعبير عن رأيه، لكن القصد أننا لسنا خرافا ننتظر استدعاء من بلير أو بوش ليتداول معنا على كيفية علفنا. الواقع أن الفلسطيني الذي يخرج لمقابلة طالبيه لا يبقى ضمن حيزه الشخصي، بل أن وسائل الإعلام تضخمه وتعظمه وتحوله إلى ممثل للشعب الفلسطيني. الحرية أساس الإبداع بالتأكيد، لكن التسيب أيضا نقيض الحرية ويؤدي إلى الفوضى.

ولهذا، يا حضرات الإخوان المرتحلين، من المهم أن نسوي الأمور معا. علينا أن نتفق فيما بيننا نحن الشعب الفلسطيني أولا فيما يجب أن نعمل على الساحة الداخلية أولا، لنظهر على العالم متحدين ثانيا. تعدد اللهجات والمقاربات واللغات لن يفيدنا في شيء، لنختلف فيما بيننا ولتتباين وجهات نظرنا وآراؤنا، لكن في ذلك خير. الرأي السديد هو ابن الاختلاف والتداول، والرأي الفاسد هو ابن الاستبداد والاستئثار. نحن أقويا داخليا وخارجيا بوحدتنا، وعلينا ألا نتعجل الأمور لأن قضية فلسطين عصية على الاستعجال.

هذا ومن المهم أن نلاحظ أن حمى الوفود ليست عفوية وإنما مقترنة تماما بجهود إسرائيل وأمريكا نحو تنصيب قيادة جديدة للشعب الفلسطيني. يقدر الأعداء أن عمر القيادة الحالية يتآكل بسرعة وأن عليهم البحث عن بديل يتمشى مع مقاييسهم لما يجب أن تكون عليه القيادة المقبلة والتي تشمل فيما تشمله القدرة على التلاعب بالرأي العام والاستقطاب السياسي المبني على شراء الذمم والتوريط والتنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني. كثيرون هم الذين يظنون في أنفسهم المؤهلات علهم يفوزون بثقة الدول المعادية التي ستعمل بجد واجتهاد على إبراز من يقع عليه الاختيار.

مبادرة جنيف والتفريط بالحقوق الفلسطينية

أنتجت هذه التحركات مبادرة جنيف التي تشكل اتفاقا بين أشخاص فلسطينيين وآخرين إسرائيليين، وقد تم نشر هذه المبادرة في العديد من وسائل الإعلام. لكن من الواضح أن المبادرة تحظى بموافقة رسمية فلسطينية بخاصة من قبل عرفات، بينما لا تحظى بذات الموافقة من الحكومة الإسرائيلية. هناك وزراء سابقون لدى عرفات يشاركون بهذه المبادرة ومتنفذون داخل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بينما لا يشارك بها أشخاص مقربون من رئيس الوزراء الإسرائيلي.

بغض النظر عن المحتوى الفلسطيني الرسمي في هذه المبادرة، هناك عدد من المآخذ الرئيسة على هذه المبادرة من شأنها الانتقاص بصورة خطيرة جدا من الحقوق الفلسطينية يمكن تلخيصها بالتالي:

أولا: المبادرة بحد ذاتها كما الوفود الفلسطينية التي تتوجه إلى الدول الأجنبية تشكل خطرا إضافيا على وحدة الصف الفلسطيني. الصف الفلسطيني يعاني من الانقسام حول العديد من القضايا، وتأتي هذه المبادرة لتضيف استقطابا آخر لا يحتاجه الشعب. هناك من سيلتف حول المبادرة من الذين يتلقون الدعم من الخارج ومن بعض الأوساط الإسرائيلية، وهناك من سيقف ضدها محاولا إسقاطها. وعلى الرغم من أن الذين سيقفون معها لن يكونوا نسبة عالية من الشعب الفلسطيني، إلا أن الشعب بأكمله سيقع تحت طائلة جدل يبعده كثيرا عن همومه الأساسية.

يبدو أن المبادرة عبارة عن حلقة من حلقات إلهاء الشعب الفلسطيني وتشتيته لكي يبقى الجو ولو جزئيا صافيا أمام البرامج الإسرائيلية القائمة على مصادرة الأرض والتضييق على الشعب بمختلف الوسائل. ألهت إسرائيل جماهير الناس بمسألة طرد عرفات، واستطاعت أن تحول أغلب الأنظار السياسية والديبلوماسية والإعلامية عن الجدار الفاصل ونهب الأرض وخلع الشجر. ثم قامت السلطة بإلهاء الناس بالوزارة التي لا يوجد في الأصل مبرر لوجودها، وفجأة تشترك إسرائيل الرسمية وغير الرسمية مع السلطة الفلسطينية بحوارات متعددة في عدد من العواصم الغربية.

ثانيا: تتجاوز المبادرة حق عودة اللاجئين الذين يشكلون مع الأرض جوهر القضية الفلسطينية. تقدم المبادرة هدية مجانية لإسرائيل على الرغم من أن العديد من المقررات الدولية تنص على حق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم في الأرض المحتلة عام 1948. هناك حوالي خمسة ملايين لاجئ فلسطيني بين مسجل في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وغير

مسجل، ولا أرى أن هناك من بين الفلسطينيين أو غيرهم من يستطيع أن يشطب حقوقهم أو يتجاوزها أو يساوم عليها. وماذا يبقى للفلسطينيين حقيقة إذا تم شطب حقوق اللاجئين؟ المشكلة ليست فقط مشكلة مواطني الضفة الغبية وغزة وإنما مشكلة اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات منذ عشرات السنين تحت ظروف قاسية.

تجاوز قضية اللاجئين ليس فقط خدمة لإسرائيل وإنما عبارة عن أنانية من قبل الذين يطرحونها. المتجاوزون يعيشون في بيوت خاصتهم تكاد تكون قصورا ولم يجربوا التمرغ بوحل المخيم أو باستنشاق روائح الصرف الصحي المكشوف المتدفق في الأزقة والحارات. هؤلاء لا يعانون من مشكلة، ومن الصعب جدا تفهم محاولاتهم إجبار الآخرين التنازل عن حقوقهم. والمسألة الملحة ليست مشكلة الضفة وغزة لأن الغالبية الساحقة من المواطنين يعيشون في بيوتهم، إنما المسألة هي تلك الكامنة في المطرودين من بيوتهم.

ثالثا: تفرط المبادرة بمبدأ الانسحاب الكامل من الأرض المحتلة عام 1967 وتوافق على مبدأ التنازل عن جزء من الأرض وعن أجزاء من القدس شرق. صحيح أن مبدأ التبادل الجغرافي وارد، لكن القدس وما حولها غير قابل للتبادل. تعطي المبادرة حوالي 15% من مساحة المدينة المقدسة وما حولها، وتتنازل عن حائط البراق المقدس عند المسلمين ليكون حائط المبكى المقدس عند اليهود، وعن حارة اليهود الواقعة في البلدة القديمة وعن المساحات التي أقامت عليها إسرائيل الأطواق الاستيطانية بعد عام 1967.

القدس شرق المتبقية للفلسطينيين عبارة عن حوض سكاني محاصر بمستوطنات يهودية ضخمة تجعل من العرب في قفص يسهل التحكم بظروفه من قبل اليهود.

هذا علما أن الفلسطينيين حتى لو أجمعوا لا يملكون حق التنازل عن أي جزء من القدس أو من حائط البراق. الأرض وما عليها ليست ملكا للفلسطينيين وإنما للمسلمين جميعا، مع احترام الممتلكات المسيحية، ولا يملك فلسطيني الحق في البت بمصيرها أو المساومة عليها.

رابعا: لا تقيم المبادرة أي وزن للعرب داخل الأرض المحتلة عام 1948. تعتبر المبادرة أن إسرائيل دولة لليهود متجاوزة بذلك الوجود العربي الذي يشكل حوالي 20% من السكان. هؤلاء عبارة عن مليون نسمة وبالتأكيد مصيرهم ليس لعبة بيد هذا الشخص أو ذاك. هناك قوميتان في إسرائيل، إن افترضنا أن اليهود قومية، والمبادرة تلغي القومية العربية لصالح اليهود.

خامسا: تنص المبادرة على تجريد الفصائل الفلسطينية المقاومة من السلاح دون أن تجرد إسرائيل، وتقول أن الدولة الفلسطينية التي ستقوم ستكون مجردة من السلاح وتعتمد في أمنها على

قوات دولية. هذا غير متكافئ ويترك الأمن الفلسطيني بأيد غير موثوقة ولا يمكن الاعتماد عليها. إذا كان سيكون للدولة الفلسطينية أمن فإنه يتوجب تجريد إسرائيل مـن السـلاح. اليهـود غيـر مؤتمنين وأكبر دليل على ذلك أنهم اغتصبوا الأرض وشردوا العباد وقتلـوا الأطفـال وخلعـوا الأشجار، فهل بعد ذلك يطمئن الفلسطيني أن يكون أمنه في مواجهة الخطر الإسرائيلي بيد غيره؟ والفلسطيني يعي جيدا أن الأمم المتحدة كانت أداة العدوان على الشعب الفلسطيني عنـدما وافقـت على تقسيم فلسطين ولم تصر على عودة اللاجئين.